



تطبيق مفهوم أمن الإنسان في البلدان العربية

في هذا الفصل الأول، نُعرّف أمن الإنسان بأنه «تحرّر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدّة زمنياً وواسعة النطاق التي تتعرّض لها حياته وحرّيته». ويقوم هذا التعريف على التحليل المعروف لمفهوم «أمن الإنسان» الذي طرحه تقرير التنمية الإنسانيّة الصادر في العام 1994 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أخذاً بالاعتبار الظروف الراهنة في البلدان العربية.

يضع هذا الفصل التعريف في سياقه الواسع فيبدأ بتبيان الأسباب التي دعت إلى اختيار مفهوم أمن الإنسان لإطلاق سلسلة جديدة من تقارير التنمية الإنسانيّة العربية. ويناقش بعدها تطوّر هذا المفهوم ونطاقه على الصعيد العالمي، وعلاقته بمفاهيم شبيهة، مثل التنمية البشرية وحقوق الإنسان، والمقاييس التي تستخدم لإيضاح أبعاده. وينتقل بعد ذلك إلى تقديم الملامح العريضة لوجهات النظر العربية حول أمن الإنسان والتي تنطلق من التفكير العربي في هذا الموضوع ومن واقع المنطقة العربية. على هذا الأساس، يرسّي هذا الفصل منهجية التقرير ومقارنته لمسألة القياس في السياق العربي. وينتهي باستعراض نتائج استطلاع رأي أجري في أربعة بلدان عربية ووجهات نظر مجموعة من الشباب العرب، للاستدلال على مدى استيعاب كل منهم وتقويمه أمن الإنسان في بلده.

ينجم انعدام أمن الإنسان عن تهديدات جسيمة، أو متواترة أو شديدة الوطأة تولّد آثاراً متتالية مركّبة

لماذا أمن الإنسان؟

البلدان، وأكثر من النصف في بعضها الآخر حيث صارت حياتهم فريسة للفقر والموت المبكر نتيجة الجوع والحاجة. أصداؤه تتردّد في الاحتلال العسكري والنزاعات المسلحة التي تستهدف الأرض الفلسطينية المحتلة والسودان والصومال والعراق. ويطلّ انعدام أمن الإنسان برأسه حتى في البلدان التي تتمتع باستقرار نسبي، حيث تتمتع السلطات الأمنيّة فيها بمقدرة واسعة على الانتقاص من حقوق المواطنين أو انتهاكها. ويتفاقم الوضع عند مقارنة حياة المواطنين العرب الذين يعانون القلّة، بحياة جيرانهم ممّن

ينجم انعدام أمن الإنسان عن تهديدات جسيمة، أو متواترة أو شديدة الوطأة تولّد آثاراً متتالية مركّبة تمسّ جمهرةً غفيرة من الناس. وفي البلدان العربية يقوِّض انعدام أمن الإنسان المتفشيّ التنمية البشرية دونما هوادة. وهو من نتائج استنزاف الموارد الطبيعيّة تحت وطأة الضغوط المفروضة عليها، والمعدّلات العالية لنمو السكّان، والتغيّر المناخي السريع، وهي أمور قد تهدّد سبل العيش والدخل والغذاء والمأوى للملايين في البلدان العربية. وهو متّصل في المحنة التي يعانيها خمس الناس في بعض هذه

يقوِّض انعدام أمن الإنسان التنمية البشريّة

ليس ثمة موضوع أدعى للاهتمام من أمن الإنسان لإعادة تقويم حالة التنمية البشرية في البلدان العربية

يجول مفهوم أمن الإنسان الاهتمام من القضايا المتصلة بأمن الدولة إلى الاهتمام بأمن الإنسان

يعانون التخمة، سواء أداخل بلدانهم كانوا أم في البلدان المجاورة. ليس ثمة مبالغة في هذه الصورة: فأهالي دارفور والصوماليون والعراقيون والفلسطينيون يساورهم الخوف كل يوم، ويهيمن عليهم شبح العنف العشوائي والدمار من كل جانب. وتتغلغل هذه المخاوف حتى في المجتمعات الأوفر حظاً والتي، برغم خلوها من النزاعات المسلحة وقوات الاحتلال، تعاني القبضة الخائقة لسلطات الدولة. ففي بعض البلدان العربية يدخل الشخص العادي مركز الشرطة متوجساً خيفةً، لأنه يعلم أنه قد يساق مخفوراً لمجرد أدنى اشتباه بارتكابه جريمة ما، أو تسببه في توتير الجو العام، ويخاطر أصحاب الرأي المعارض بإمكان وضعهم وراء القضبان إذا مارسوا واجبه المدني بالتعبير عن رأيهم ضد ممارسات الدولة غير العادلة. ويعيش قطاع عريض من العرب في حالة مستديمة من الفزع جرّاء الأذى الذي قد يلحقه بهم بعض مواطنيهم أو القوى الأجنبية على حد سواء، وجرّاء الصراعات الداخلية والقوانين المجحفة. وهو ما يجعلهم في وضع يبدد الأمل ويكبح روح المبادرة ويخلي المجال العام من إمكان التغيير السلمي والتوافقي.

من هنا يبدو أن ليس ثمة موضوع أدعى للاهتمام من أمن الإنسان منطلقاً لسلسلة التقارير هذه التي تسعى إلى إعادة تقويم حالة التنمية الإنسانية العربية خلال العقد الأول من هذه الألفية الجديدة.

أولاً: إن هذا المفهوم يحول الاهتمام من القضايا المتصلة بأمن الدولة - التي غالباً ما بُولغ في التشديد عليها في الخطاب السياسي في المنطقة، والسعي وراءها على حساب أمن المواطنين أحياناً - إلى الاهتمام بأمن الإنسان، الذي لولاه لا قيمة لأمن الدولة. من هنا، يؤدي إدراك المفهوم على هذا النحو إلى اعتبار أمن الإنسان شرطاً لتحقيق أمن الدولة. فالمواطنون الذين يتحررون من الخوف والحاجة هم أكثر قابلية للإقرار بالشرعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة مسؤولة متجاوبة تتولّى حماية مصالحهم. كما أن هؤلاء سيندفعون للعمل سوياً للتصدي لأية أخطار قد يواجهونها؛ وسيكونون أكثر مناعة تجاه الإغراء بالتحالف مع قوى أجنبية ضد مصالح الدولة.

ثانياً: إن أمن الإنسان، إذا نُظر إليه على النحو الصحيح، يساعد في إعادة التوازن بين الانشغال بالإرهاب وما يسمى بالحرب ضد الإرهاب التي هيمنت على السياسات الدولية والإقليمية. فهذا

الانشغال، الذي شاع في بيئة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، قد أعاد تركيز الاهتمام على مسائل أمن الدولة وفرضها للقانون والحلول العسكرية. وأفضت الطريقة التي شنت فيها هذه الحرب، إذا جاز التعبير، إلى خلق ارتدادات في المنطقة أسهمت في تضيق الخناق على أمن المواطنين الأفراد وحقوقهم. بل إنها، في العراق وبلدان أخرى، جلبت الدمار وتسببت بمصرع المواطنين العرب والأجانب وخرقت حقوق الإنسان على نطاق أدّى، على ما يرى كثير من منتقدي تلك الحملة، إلى نشوء عالم أشد انقساماً وأقلّ أمنًا منه في أي وقت مضى.

ثالثاً: يقدم هذا الموضوع إطاراً لتحليل المخاطر التي تُحدق بالمنطقة على نحو مطرد عند إعداد هذا التقرير ولمواجهتها. ولا تتجلى هذه المخاطر في تهديد الحياة بصورة مباشرة فحسب، كما هي الحال في الأرض الفلسطينية المحتلة والسودان والصومال والعراق، بل تتمثل كذلك في التهديدات غير المباشرة التي يجسدها الجوع والفقر والضعف البيئية. وتشمل الأخيرة النتائج الجسيمة المترتبة على المنافسة الإقليمية والدولية على النفط العربي، والضعف المتعاظم على الموارد المائية جرّاء النمو السكاني المتسارع وحالات القحط المتكررة والصحارى الآخذة بالتوسّع وتردي الأوضاع المناخية.

المفهوم على الصعيد العالمي

في النظام العالمي المتقلب الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة، تضاعفت التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه سلامة الدول. فمن الخارج تضافرت تحديات التلوث البيئي والإرهاب الدولي والتقلبات السكانية الواسعة والنظام المالي العالمي المتداعي، علاوة على تهديدات أخرى عابرة للحدود مثل تفشي الأوبئة وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر لتحاصر الأفكار التقليدية المرتبطة بمفهوم الأمن. أما من الداخل، فقد جاء انتشار الفقر والبطالة والحروب الأهلية والنزاعات الطائفية والإثنية وقمع الدولة. ليظهر الدور الضعيف والسلبى الذي يمكن أن تؤديه الدولة في تأمين حياة مواطنيها ومعيشتهم. ولا عجب، إذن، أن يتحوّل الاهتمام من حماية سلامة الدولة إلى حماية أرواح المواطنين القاطنين في أراضيها. ومن هذا التحول، ينبثق مفهوم أمن الإنسان.

الجدول 1-1 أمن الدولة مقابل أمن الإنسان

نوع الأمن	الطرف المعني	موضوع الحماية	التحديات المحتملة
أمن الدولة	الدولة	أمن الدولة وسلامة أراضيها	الحروب بين الدول والتدخل الأجنبي الانتشار النووي الاضطرابات المدنية
أمن الإنسان	الإنسان الفرد	سلامة الفرد وحرية	الفقر المرض الاستنزاف البيئي انتهاكات حقوق الإنسان النزاعات، العنف، القمع

المصدر: فريق التقرير.

الحالية، ويظهر فيهما تصوّران لأمن الإنسان. أحدهما ضيق والآخر واسع. ويمكن المرء، على هذا الأساس، أن يقارن بين التعريفات المختلفة مستخدمًا طيفًا ذا حدّين.

الحدّ الضيق في هذا الطيف، مع تركيزه على الإنسان الفرد، يقصر الدلالة على التهديدات العنيفة، مثل تلك الناجمة عن الألغام الأرضية، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وحالات الإخلال المفرض بحقوق الإنسان. وتعدّ التحركات المعيارية التي أدت إلى وضع اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وتشكيل المحكمة الجنائية الدولية، وإطلاق الحملات العالمية لمنع انتشار الأسلحة النارية، والاتجار بالمخدرات، والعنف ضد النساء، أمثلة على الخطوات السياسية التي تستند إلى المقاربة الضيقة لمفهوم أمن الإنسان. وما زالت هذه المقاربة تواصل تأثيرها في المبادرات الدولية لإحلال السلام ومنع النزاعات وفي التدخّلات التي تحدثت تحت البند الإشكالي الذي ينص على «مسؤولية الحماية».

أما الحدّ العريض من هذا الطيف فيشتمل على قائمة طويلة من التهديدات الممكنة التي تراوح بين التقليدي منها مثل الحرب، والتموي منها مثل التهديدات المرتبطة بمجالات الصحة والفقر والبيئة. وي طرح التصنيف الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية للعام 1994 مثالاً رائداً لهذه المقاربة. وقد عرض ذلك التقرير سبعة أبعاد لأمن الإنسان:

- الأمن الاقتصادي الذي يتهدده الفقر؛
- الأمن الغذائي الذي يتهدده الجوع والمجاعة؛
- الأمن الصحي الذي تتهدده أشكال الأذى والأمراض؛

خلافًا للتنمية البشرية، ليس لأمن الإنسان تعريف مقبول على نطاق واسع. ومع أن الاصطلاح قد أدرج في الخطاب الإنساني والدبلوماسي والتموي على مدى العقدين الماضيين، فإن نطاق المفهوم الكامن وراءه يتباين من سياق إلى آخر، وهو أمر متوقّع. ذلك أن المخاطر التي قد تتهدّد الناس تكاد أن تكون غير قابلة للحصر ومن ثمّ فإنّ ما يُعدُّ، أو لا يُعدُّ، تهديدًا لأمن الإنسان إنّما يعتمد على التعريف المتّبع.

وعلى الرغم من التنوع في تعريفات أمن الإنسان بالنظر إلى نطاقه، فإن نقطة الارتكاز المشتركة في ما بينها هي الفرد، لا الدولة. وفي ما يلي تلخيص هذا التحوّل في النموذج النظري. يمكن اختصار أوجه الاختلاف بين أمن الدولة وأمن الإنسان على النحو الآتي:

- مصدر التهديد لأمن الدولة هو عسكري إجمالاً، بينما تعدد مصادر التهديد بالنسبة إلى أمن الإنسان، وهي تشمل البيئة والاقتصاد وحتى الدولة نفسها.
 - تميل الأطراف التي تتهدد أمن الدولة إلى أن تكون خارج أرض الدولة المعنية وتتمثل عمومًا، بدول أخرى أو بمنظمات معارضة اتخذت مواقعها في أرض دول أخرى.
 - موضوع التهديد بالنسبة إلى أمن الدولة هو الدولة نفسها بما في ذلك تماسكها ومواطني قوتها وأراضيها، في حين أن موضوع التهديد بالنسبة إلى أمن الإنسان هو حياة الأفراد، وحريةهم أو كليهما.
- بصورة عامة، تفترض الدراسات المتعلقة بأمن الدولة أن «القاعدة الأساسية» في الحياة البشرية، وفي ما بين كيانات الدول، تقوم على الكفاح والنزاع، بينما تقتصر دراسات أمن الإنسان الفردي أنه، ونظرًا إلى المصالح المشتركة بين البشر، فإنهم ينزعون بصورة طبيعية إلى التعاون المتبادل.

المداخل التي تنطلق منها الدراسات المتصلة بأمن الدولة راسخة في علوم السياسة عادةً، فيما تستخدم الدراسات المتعلقة بأمن الإنسان منظومة من المرتكزات تتضافر فيها علوم السياسة، والاجتماع، والاقتصاد، والنفوس، والبيئة.

في غياب تعريف شامل ومعتمد عالميًا لأمن الإنسان تتبناه الأطراف المعنية كافة، جرت محاولات شتى على الصعيد الدولي لتحديد نطاق هذا المفهوم. وبرزت، على العموم، مدرستان للتأويل يندرج في إطارهما معظم التعريفات

نقطة الارتكاز المشتركة بين مختلف تعريفات أمن الإنسان هي الفرد لا الدولة

تتعدد مصادر تهديد أمن الإنسان وتشمل البيئة والاقتصاد وحتى الدولة نفسها

يؤمن الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة. غير أن اللجنة قامت في وقت لاحق بتوسيع تعريفها هذا إلى ما هو أبعد من مجرد البقاء على قيد الحياة. ويتجاوز التعريف المعدل مجرد تعزيز قدرة الناس على الصمود في وجه التهديدات ليشتمل، إضافةً إلى ذلك، الدفاع عن حقوقهم الإنسانية الأساسية وحماية سبل العيش والكرامة الإنسانية ضد ما يمكن تفاديه من الانتكاسات، وتمكينهم من التغلب على التهديدات، أو تحاشيها، من خلال الجهود الفردية والجماعية. إن أمن الإنسان، وفق هذا التعريف، لا يقتصر على البقاء فحسب؛ بل هو وضع الناس المعرضين للخطر، مجدداً، على مسار أكثر أماناً، في سعيهم لحياة أفضل، وعلى أسس راسخة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.²

العلاقة بالمفاهيم الأخرى

بناءً على هذه النظرة الأشمل، يمكن أن يُعدَّ أمن الإنسان هو «الركيزة الأساسية» للتنمية البشرية. وفيما تُعنى التنمية البشرية بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، يهتم أمن الإنسان بتمكين الشعوب من احتواء المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم أو تجنبها. التنمية البشرية، بطبيعتها، لا تقف عند حدود معينة؛ فهي قد تتسع لتشمل مختلف أشكال التطلعات في أوضاع مختلفة ومع إمكانات متباينة. ولكن يبقى أنه في الأوضاع التي تكتنفها الأخطار الجسيمة، ينبغي أن يتمتع الناس كافةً بحد أدنى من الأمن لحماية أرواحهم وسبل معيشتهم، بحيث يشكل ذلك نقطة الانطلاق إلى الأمام. أما أمن الإنسان، فإنه يركّز، وكأولوية، على الحقوق والقدرات والإجراءات الوقائية الضرورية في حالات الأخطار الجسيمة التي تتهدد الحياة. وينظر المفهوم إلى الوضع الإنساني من الطرفين المتباعدين لهذا المعيار المتردج. وذلك ما أوجزه أمارتيا سن في اصطلاح «التوسع مع الإنصاف» (التنمية البشرية) «الانتكاس مع الأمن» (أمن الإنسان).³ من الواضح إذن أنّ هذين المفهومين يكمل أحدهما الآخر، ويلتقيان ويتداخلان على خط يمتد من اليأس البشري إلى التطلعات البشرية وفق ما يوضحه الشكل I-1 (المبسّط).

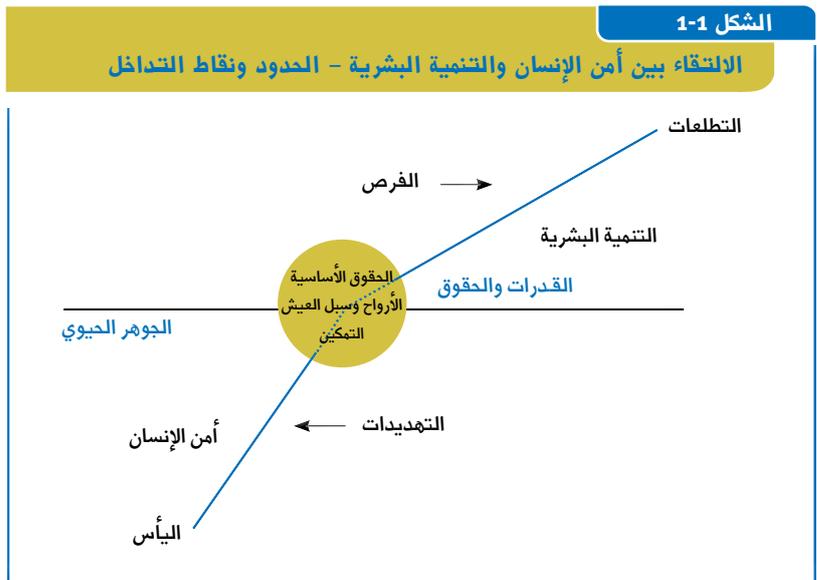
أمن الإنسان، من ناحية، هو مستلزم أساسي لتحقيق التنمية البشرية، بما أنّ منظومة

- الأمن البيئي الذي يتهدده التلوث والتدهور البيئي واستنزاف الموارد؛
- الأمن الشخصي الذي تتهدده الجريمة والعنف؛
- الأمن السياسي الذي يتهدده القمع السياسي؛
- الأمن الاجتماعي الذي يتهدده النزاع الاجتماعي أو الإثني أو الطائفي.

تتجلى السمات البارزة في تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمفهوم أمن الإنسان في اتساع نطاقه مقارنةً بالنظرة التقليدية إلى هذا المفهوم؛ وباشتماله على حرية الإنسان والحياة البشرية بوصفها قيمةً محوريةً؛ وبالتحديد الأسباب والآثار المتداخلة في أبعاد أمن الإنسان، وتركيزه على الإنسان الفرد. ومن الأهمية بمكان أن مقارنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرّ بأن طبيعة علاقة الفرد بالدولة تمثل واحداً من التهديدات الأخرى المحتملة لأمن الإنسان. ويؤكد تقرير التنمية البشرية للعام 1994 الالتزام بنظام عالمي «متحرّر من الخوف، ومتحرّر من الحاجة» كما تمّ عرضه في تقرير الألفية الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة،¹ والذي أدى بدوره إلى تشكيل «لجنة أمن الإنسان» في العام 2001. عرّفت لجنة أمن الإنسان هذا الأمن بأنه: حماية «الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته». كما وضعت معايير استهلاكية تؤدي مخالفتها إلى وضع أية مسألة في خانة التهديدات الموجهة إلى أمن الإنسان. وطبقاً للتعريف الأصلي الذي وضعته اللجنة، إن «الجوهر الحيوي للفرد» هو ما

يتسع مفهوم أمن الإنسان ليشمل حرية الإنسان وحياته

يمكن أن يعدّ أمن الإنسان الركيزة الأساسية للتنمية البشرية



لجنة أمن الإنسان 2003.

تتسم صورة الأمن الراهنة بالمفارقة. وتتمثل، على حد تعبير ذكيٍّ لأحد الكتاب في صحيفة «فايننشال تايمز» في أن «العالم قلما كان أكثر أماناً، وفي الوقت ذاته، أكثر شعوراً بانعدام الأمن».

يشير تقرير أخير حول أمن الإنسان، إلى أننا نشهد، ومنذ أوائل التسعينات من القرن المنصرم، هبوطاً حاداً في تواتر الحروب الأهلية والأشكال الأخرى من النزاع المسلح، وانخفاضاً في عدد اللاجئين، وتراجعاً في انتهاكات حقوق الإنسان. وتشير هذه الإحصاءات إلى أن العالم قد غداً أكثر سلاماً.

لكن الإحساس الجماعي بانعدام الأمن قد تصاعد، في الوقت نفسه، أكثر من أي وقت مضى، لأن القوى التي تعمل على زعزعة الأمن ما زالت مثابرةً وواسعة الانتشار. وتتمثل هذه القوى التي تتسبب بانعدام الأمن بأربع فئات: الأولى هي الفقر وما يتصل به من وجوه انعدام الأمن، بالنسبة إلى المليارات من الناس الذين لا يستطيعون الحصول على ما يكفي من إمدادات غذائية ومياه آمنة للشرب ورعاية صحية مناسبة ومصادر حديثة للطاقة. ويمثل ذلك أقصى وجوه انعدام الأمن - ويصدق على الواقع المعيشي لأربعين في المائة من البشر يعيشون على كفافهم للبقاء على قيد الحياة، أي على أقل من دولارين في اليوم.

والفئة الثانية من المؤثرات تتعلق بغياب الحكم الرشيد - الذي يرتبط غالباً بالفقر - ويراوح بين الفساد وأنظمة الحكم القمعية القاسية التي ينصب اهتمامها على الانتهاك الفاضح لحقوق الإنسان. وقد حققت الديمقراطية في الآونة الأخيرة أشواطاً مشهودة، ولاسيما في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. غير أن كثيراً من الطغاة مازالوا يديرون دفة الحكم، في الشرق الأوسط، وفي مناطق أخرى.

وتتمكن قوة الدفع الثالثة لانعدام الأمن في الإحساس بالفن الناجم عن اللاتوازن بين «من يملكون» و«من لا يملكون» - والتمايز الحاد في الثروة والنفوذ بين «الشمال» و«الجنوب». ويتعاضد هذا الشعور بالإجحاف جزاءً الإحساس بأن قداصة الحياة لا تقاس بمقياس واحد على قدم المساواة - وأن المجتمع يتحسر على فقدان الحياة في العالم المتقدم أكثر بكثير مما يتحسر

* المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

على فقدانها بأعداد أكبر في أماكن مثل دارفور والعراق...

أما النوع الرابع فهو الاستقطاب المصطنع وفق أسس دينية وإثنية. وهذه الظاهرة برزت منذ قرون لكنها مازالت تتفجر بين الفينة والفينة في الآونة الأخيرة، وتدفع البعض إلى التخوف من «صدام الحضارات» بين المسلمين والغرب. وفي تقديري أن من الخطأ الفادح الاعتقاد بأن هذه التوترات ناجمة عن صدام بين القيم الدينية. غير أن من السهل، بالنسبة إلى من يعانون قُدراً عظيماً من اللامساواة - وهم أكثر في العالم الإسلامي - الاقتناع بأن معاناتهم تعود إلى التمييز الديني أو الإثني، بدلاً من الرجوع إلى الأسباب الحقيقية المتجذرة في التاريخ، والحروب بين الشعوب والأمم، والاقتتال للاستحواذ على السلطة والموارد. وقد يدفعهم هذا الاعتقاد إلى اللجوء إلى تصورات مشوهة للدين أو الهوية الإثنية ليتسنى لهم صب جام غضبهم على جهة معينة، أو التعويض عما يشعرون به من مظالم.

ولا تكتمل صورة أمن الإنسان إلا إذا أدخلنا فيها آثار العولمة؛ فالمجتمع الحديث متداخل العناصر ويقوم على الاعتماد المتبادل. وهذا الاعتماد المتبادل سلاح ذو حدين؛ فهو يوفر الفرص للتعامل مع هذه المشكلات بصورة أكثر فاعلية، غير أنه، من جهة أخرى، قد يزيدها حدةً.

مقابل هذه الخلفية يتضح لنا لمانا لم تعد صالحة ومناسبة مفاهيم الأمن التقليدية - العائدة بجذورها إلى حماية الحدود الوطنية ومفاهيم السيادة القديمة. ذلك أن أكثر مسببات انعدام الأمن التي ذكرتها لا تعرف الحدود وهكذا فإذا برزت جماعة متطرفة جديدة في الشرق الأوسط، فسوف يساورني القلق. وإذا نشبت حرب أهلية جديدة في إحدى الدول الأفريقية فسيتولاني الاضطراب. ولا يعود ذلك إلى أننا جميعاً أعضاء في الأسرة الإنسانية الواحدة فحسب، بل يتعدى ذلك إلى أن من المحتمل أن يخلف كل واحد من هذه التطورات وطأته علينا، عاجلاً أو آجلاً.

بعبارة أخرى، إن العصر الحديث يتطلب منا أن نفكر بمنطق أمن الإنسان - وهو مفهوم للأمن يتمحور حول الناس، ولا حدود له. إنه مفهوم يقر بالروابط الأصلية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، والسلام.

الاجتماعية أم الثقافية أم الفردية أم الجماعية. وعندما تحظى هذه الحقوق بالاحترام تتحقق درجة أخرى من أمن الإنسان، غير أن ذلك قد لا يكون كافياً بحد ذاته، لأن احترام هذه الحقوق لا يحمي الناس، على سبيل المثال، من تقلبات المناخ أو الكوارث الطبيعية التي قد تحرم آثارها ملايين الناس من المأوى والعمل. والواقع أن الآلاف قد يلقون حتفهم في مثل هذه الكوارث، كما حدث عندما داهمت أعاصير التسونامي بعض بلدان جنوب آسيا في العام 2004. يضاف إلى ذلك أن بعض هذه الحقوق، مثل حق تشكيل الجمعيات، قد لا يكون ضرورياً لتحقيق أمن الإنسان كما يعرفه هذا التقرير. من هنا فإن احترام عدد من حقوق الإنسان الأساسية، وبخاصة الحقوق المدنية، وكذلك بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الخيارات المتاحة للناس لا يمكن أن تتسع إلا إذا كانوا في وضع يضمن بقاءهم على قيد الحياة وتمتعهم بالحرية. ومن ناحية أخرى، فإن الارتقاء بمستوى الناس التعليمي وأوضاعهم الصحية وزيادة مداخيلهم وضمان حرياتهم الأساسية سيعزز تميزهم الإنسانية التي تفضي، بالنتيجة، إلى المزيد من أمن الإنسان. من هنا، فإن أمن الإنسان والتنمية البشرية مترابطان كل الترابط، ويرفد أحدهما الآخر.

وقد قام بعض المفكرين بتوسيع مفهوم أمن الإنسان ليشمل جوانب حقوق الإنسان كافة. بيد أن أمن الإنسان ليس مرادفاً مطابقاً لمفهوم حقوق الإنسان، بل إن الأصح اعتباره المحصلة لسلسلة من الشروط، منها احترام حقوق الإنسان كافة - سواء منها المدنية أم السياسية أم الاقتصادية أم

الخيارات المتاحة للناس لا يمكن أن تتسع إلا إذا كانوا في وضع يضمن بقاءهم على قيد الحياة وتمتعهم بالحرية

الكتابات العربية حول الموضوع

لم تعالج مفهوم أمن الإنسان، مباشرةً، غيرُ قلةٍ قليلة من الدراسات العربية. يبيد أن التراث العربي المدون والثقافة الشعبية في بعض البلدان العربية، يحفلان بالتحذير من شتى التهديدات الإنسانية، بما فيها التهديدات غير العسكرية. وتتطرق هذه المراجع التقليدية، في أحسن حالاتها، إلى بعض الأبعاد التي يتضمنها المفهوم الحديث، غير أنها لا ترقى إلى مرتبته من حيث شموله وتعدد أبعاده. كما أنها لم تدخل في سياق الثقافة الأساسية السائدة. ومن جهة أخرى، نجد أن اصطلاح «أمن الإنسان» قد وجد طريقه إلى أعمال المؤلفين العرب المعاصرين الذين نشروا دراساتهم في مجلات أجنبية، أو بلغتهم العربية الأم.

مثل حقوق العمل، والتغذية، والرعاية الصحية، شرطٌ ضروريٌّ ولكنه غير كافٍ لتحقيق أمن الإنسان.

لم تعالج مفهوم أمن الإنسان غير قلة قليلة من الدراسات العربية

نحو وجهات نظر عربية حول أمن الإنسان

كيف تتعامل الكتابات العربية حول أمن الإنسان، على قلتها، مع هذا الموضوع؟ وكيف لنا أن نعرف المفهوم في السياق العربي؟ وما هي التهديدات الكبيرة في المنطقة التي يجب أن يشير إليها؟ وهل تشمل الأبعاد المقترحة في تقرير التنمية الإنسانية العالمية للعام 1994 كل الأبعاد التي هي - بالنسبة إلى بلداننا - الأكثر أهمية ودلالة؟

عزيز العظمة* - العرب وأمن الإنسان

الإطار 2-1

أما الأمر الثاني الإيجابي فهو يجمع كل عناصر أمن الإنسان في مفهوم موجه وجامع للتنمية، على وجه يتعدى عبارة الأمن البالغة التجريد والرخاوة، ويضيف عليها تماسكاً محدد المعالم.

من المؤكد أن ثمة حاجة إلى مثل هذا الإطار الشامل للتعامل مع قضية أمن الإنسان العربي الذي يواجه التهديدات في معيشتة (نتيجة تعذر البنى الاقتصادية وانشطارها بعد ضمور مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي طبقت في فترة الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي)، وفي أمنه الشخصي (نتيجة لتسلط أجهزة الأمن، ولمحاولة جماعات إسلاموية ترويع المجتمع وإرغامه على التحلي بالفضيلة والتقوى، حسب فهمها، وللغنف الجسدي والمعنوي الأسري والمجتمعي)، وفي أمنه القومي والوطني (الناجم من صراع الهويات والحروب والاحتلال الأجنبي، وانسداد سبل الإصلاح السياسي). كما أن أمن المواطنين العرب الثقافي والتعليمي أخذ بالانحسار (ما يتطلب منا استعادة مفهوم التنمية الثقافية عوضاً عن تبني المواقف السائدة في مجتمعاتنا التي تعدّ نفسها جماعات ثقافية عنوانها المدنية والمحافظة الاجتماعية والعفة الحضارية). وقد انهار أمنهم الاجتماعي نتيجة لتآكل نظم الحماية الاجتماعية، والقصور المتزايد في النظم القانونية والقضائية، والأمن البيئي المرتبط بالاقتصاد العالمي.

إن أردنا أن نجتمع هذه العناصر ونبرز نقاط التقاطع بينها، ونحوها إلى مفهوم جامع وموجه يضيف التماسك على مفهوم أمن الإنسان، فإن علينا إثراء المفهوم بوضعه في إطار الحركات المجتمعية العربية، والنزول به من مجال التجريد والرخاوة إلى أرض الواقع. دون أن يغيب عن بالنا أن الهدف الأساسي من اهتمامنا بأمن الإنسان هو التنمية البشرية والوطنية.

إن تضييق مفهوم أمن الإنسان، مقابل التوسع فيه، أمر ليس مقطوع الصلة بفكرتين مترابطتين كل الترابط تركتا آثارهما في مفاهيم العلوم السياسية المعاصرة ونظرياتها؛ إحداهما سلبية والأخرى إيجابية. وهما تمثلان افتراضين متلازمين مازالا يطبعان تصورات العلوم الاجتماعية المتجلية في طورها الحالي في برامج المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية. وهي تصورات تنحو من جهة إلى نزع الأولوية عن الدولة والجماعة الوطنية وإيلاء الجماعات الإثنية والدينية والمحلية موضع المحور في الاهتمام، ومن جهة ثانية إلى تغليب «الإنسان» الفرد على الجماعة، وطنية كانت أم ما دون الوطنية. وعندما أقول إن هذه الأفكار مترابطة كل الترابط، فإنما أعني أنها واحد من نتاجات الخطاب الديمقراطي التعددي الذي يتصل بدوره اتصالاً وثيقاً بتطبيق الحريات المرتبطة بالسوق على ميدان الحرية السياسية.

ولا مرء في أن هذه التصورات إنما هي وليدة العولمة في طورها الحالي. وقد كان لتحوّل الاهتمام بعيداً عن الدولة والجماعة الوطنية مسوغات تعود إلى انسداد أفق الإصلاح الميكانيكي للأنظمة العربية. غير أنني أعتقد جازماً أن الأخذ بهذا الأمر إلى نهاياته المنطقية، دونما اعتبار للمصلحة الوطنية العامة أو للمصلحة القومية، يمثل جنوحاً نحو قدر غير محسوب من الإذعان غير المتروكي لألفاظ وعبارات ذات رنين مبهيج وجرس قد يبدو جذاباً، بدلاً من التفكير في الممكنات المطابقة للواقع العربي المتحوّل.

على ذلك من الجائز الكلام حول «أمن الإنسان في الوطن العربي» إن جرى الالتزام بأمرين، أولهما سلبي والثاني إيجابي. ويستدعي الأمر الأول السلبي التحوّل في نزع الصفة الموضوعية والاعتبارية عن الجماعة الوطنية المنضوية حكماً في إطار كل دولة عربية، وهي التي يرتجى منها بناء مقومات المواطنة، لا مقومات النزعات المحلية والطائفية، ولا الفئة والجماعة ما قبل السياسية وما دون الوطنية. ذلك أن التلازم بين أمن الإنسان وأمن الجماعة الوطنية أمر ملازم موضوعياً وسياسياً لكل نظرة تنموية.

* أستاذ (من الجنسية السورية) للدراسات التاريخية العربية والإسلامية في الجامعة المركزية الأوروبية - بودابست، هنغاريا.

وقد ظهرت كتابات بالعربية حول مفهوم أمن الإنسان في سياق البحوث الأكاديمية في الجامعات الأجنبية، أو في الخطب والكتابات الموجهة إلى الرأي العام الغربي، أو في المؤتمرات العربية التي تناولت هذا الموضوع. وكانت أهم المحاور التي عالجه المؤلفون العرب هي العلاقة بين أمن الإنسان وأمن الدولة، ونطاق أمن الإنسان، والمجالات التي يغطيها، والعلاقات بين هذه القضايا.

يعتقد معظم الكتاب العرب المعاصرين وجود صلة لازمة بين أمن الإنسان الفردي وأمن الدولة أو الأمن الوطني من جهة، وأمن الإنسان والتهديد العسكري الخارجي من جهة أخرى. ويرى آخرون أن الدولة السلطوية هي مصدر التهديد الأكبر لأمن الإنسان في المنطقة (عبد المنعم المشاط، ورقة خلفية للتقرير). لكن هؤلاء لا يعتقدون أن تحقيق أمن الإنسان يتعارض وأمن الدولة، وإنما يرون أن تحقيق أمن الإنسان الفردي سيكون له أثره في تحويل الدولة السلطوية دولة تحترم حكم القانون. وقد يستلزم هذا التحويل، من جملة أمور أخرى، إصلاح أجهزة الأمن الحالية، بل ربما إقامة مؤسسات أمنية جديدة.⁴

وتتباين وجهات النظر بين الكتاب العرب حول المدى الذي يذهب إليه مفهوم أمن الإنسان، ويرى بعضهم أن الفرد هو محور الأمن الإنساني وغايته. وبين من يمثلون هذا الموقف محمد البرادعي الذي يقول «... فإن العصر الحديث يتطلب منا أن نفكر بمنطق أمن الإنسان - وهو مفهوم للأمن يتمحور حول الناس، ولا حدود له. إنه مفهوم يُقر بالروابط الأصلية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، والسلام».⁵ ويؤكد آخرون كذلك أن أمن الإنسان هو الأمن الشخصي وأنه، بهذه الصفة، يتمحور حول الفرد - حول حقوقه ورفاهه وحرياته وكرامته.⁶ كما أن أمن الدولة وأمن الإنسان مفهومان متكاملان، بمعنى أنه يجب أن نعدّ أولهما إحدى الوسائل المؤدية إلى تحقيق الثاني.⁷ ووفق هذا الرأي يصبح مفهوم أمن الإنسان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان بصورة عامة، وبخاصة بحقوق المرأة التي تستمد نفوذها بهذا الصدد من الاتفاقات والمواثيق الدولية.

يختلف الكتاب العرب حول مجالات الحياة التي يغطيها مفهوم أمن الإنسان، ويتوسع بعضهم في المفهوم إلى حد بعيد رافضين حصره في الأبعاد العسكرية فحسب. ومقابل ذلك يضيق آخرون من نطاق هذا المفهوم. يضم التيار الأول

الكوراني والمشاط، فالكوراني، على سبيل المثال، يرى أن أمن الإنسان يرتبط بالتحرر من الخوف وباحترام الكرامة الإنسانية.⁸ أما المشاط فيؤمن بأن المفهوم الأوسع لأمن الإنسان رهن بالازدهار المادي وبالتوازن والتوافق في المجتمع. وعلى هذا الأساس يقسم الدول إلى ثلاث فئات هي: (1) الدول الآمنة، التي يسيطر فيها المجتمع المدني؛ (2) الدول غير الآمنة، التي يحكمها العسكري؛ (3) الدول التي تقع بين المنزلتين. وثمة كتاب عرب آخرون يضيّقون مفهوم أمن الإنسان ليشمل بُعداً واحداً فحسب مثل التحرر من الحاجة، أو يتعاملون معه بحصره في فئات اجتماعية محددة (مثل الفقراء)، أو فئات جنوسية (مثل النساء)، أو الفئات العمرية (مثل الأطفال). غير أنهم، في هذه الحالات جميعاً، يشددون على الاعتماد المشترك المتبادل والتكامل بين الميادين المختلفة التي يشملها أمن الإنسان، أي المجالات الاقتصادية، والسياسية، والداخلية، والدولية. (عبد المنعم المشاط، ورقة خلفية للتقرير).

أمن الإنسان كما يعرفه هذا التقرير

انطلاقاً من الخطوط العريضة الواردة في مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خواطر المفكرين العرب، يعرف هذا التقرير أمن الإنسان بأنه «تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحرته». ووفق هذا التعريف تكون الحرية هي القيمة المحورية للفرد إذ إنها، في السياق العربي، تتعرض للتهديد من الداخل والخارج، من جانب قوى محلية وأجنبية. ويتضمن هذا التعريف كذلك منظومة محددة المعالم من الهموم الإنسانية. فهي تضم فرص العمل، والدخل المناسب لتلبية الحاجات الأساسية، والغذاء، والرعاية الصحية، والعلاقات السلمية بين الجماعات ذات الهويات المختلفة، وتأدية الدولة واجبها الجوهري في حماية مواطنيها من العدوان الداخلي والخارجي، وسلامة الفرد من التهديدات الشخصية.

تتحدد درجة الخطورة في هذه التهديدات بأربعة عوامل: (1) الشدة، (2) المدى، (3) الامتداد الزمني، (4) اتساع النطاق. وتتبدى شدة التهديد في تأثيرها في قدرة الناس على البقاء، وحرمانهم من الحد الأدنى من الحرية المنسجم مع الحريات الإنسانية الأساسية. أما مدى التهديد فيتحدد وفقاً لمدى تأثيره في حياة

يعتقد معظم الكتاب العرب المعاصرين وجود صلة لازمة بين أمن الإنسان الفردي وأمن الدولة

تتباين وجهات النظر بين الكتاب العرب حول المدى الذي يذهب إليه مفهوم أمن الإنسان

المناسب والمستوى اللائق من الغذاء والصحة. ومن شأن «الحكم الرشيد» أن يضمن أيضاً السلام والوثام في العلاقات بين الفئات الإثنية والثقافية المختلفة في البلاد. وتكون الدولة آنذاك قادرةً على أداء مسؤولياتها في إقرار الأمن والنظام، والحفاظ على استقلالها السياسي وسلامة أراضيها. ولا ريب في أن نجاح أية دولة في تنفيذ مهماتها بصورة قابلة للمساءلة هو الأساس في قدرتها على اكتساب الشرعية والفوز بدعم مواطنيها والمحافظة عليه. بعبارة أخرى، ستكون هذه الدولة أكثر قوة وقدرة على حماية أمن مواطنيها ورفاههم الفردي.

الملاح العريضة للتهديدات المحتملة

ينبغي على أية محاولة لتحديد ما يتهدد أمن الإنسان العربي أن تعكس وضع المنطقة بوصفها بقعةً متنوعة القسماّت ظلّت، خلال معظم الحقب التاريخية التي عبرتها، من مواقع النزاع بين القوى العظمى في العالم. وهي، إلى ذلك، منطقة لم تنخرط في الركب العالمي في مجال ممارسات الحكم الرشيد والديمقراطية والتماسك الاجتماعي. من هنا، فإن هذا التقرير في معرض استعراضه لأبعاد أمن الإنسان المتعارف عليها عالمياً، كما حدّدها تقرير التنمية البشرية للعام 1994 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتطرق إلى تهديدات محددة تواجه أمن الإنسان في البلدان العربيّة. ومن جملة الأبعاد التي تشملها هذه التهديدات الاحتلال الأجنبيّ، وتدخّلات الدول الإقليمية والأجنبية، والعنف الناجم عن الاستنفار الذي يستهض هويّاتٍ راسخةً في التاريخ، وممارسات الدولة القمعية التي تقوّض دعائم أمن الإنسان.

وبما أنّ هذا التقرير يدور في إطار إقليمي، فإن الدراسة الحالية ستتناول التهديدات التي تواجه البلدان العربيّة على النحو الآتي:

يسلّط التقرير الضوء، في المقام الأول، على مجالات التهديد الوشيك التي تستطيع البلدان العربيّة أساساً أن تأخذ فيها زمام المبادرة بنفسها. وتشمل ما يواجهه الناس من تهديدات ناجمة عن الأضرار التي تصيب قاعدة الموارد الطبيعية، وتلك التي تنشأ في الأصل مع نشوء الدولة، أو تقوّض أسسها، بما فيها صراع الجماعات المتنافسة على النفوذ والموارد؛ وتلك التي تؤثر بصورة غير متناسبة في الفئات المستضعفة. كما تشمل التهديدات الوشيكّة مخاطر الضعف

أعداد كبيرة أو صغيرة من الناس. وبالمثل، تزداد خطورة التهديد حين يمتد فترةً طويلة من الزمن. وأخيراً، فإنه كلما ازداد «اتّساع نطاق» التهديد، ازداد شموله لمنظومة النشاطات الإنسانية التي يؤثر فيها تهديدٌ ما، ازدادت خطورته. فالجوع والفقر، على سبيل المثال، يؤثّران في صحة الأفراد، وفي أسلوب تعاملهم مع البيئّة، ومشاركاتهم السياسية، وإنتاجيتهم الفردية.

يركز التقرير على أمن المواطن العربي كفرد، فإنه لا يُغفل التهديدات التي تتعرض لها المنطقة العربيّة برمّتها أو البلدان العربيّة كلّ على حدة. ولا يعني التمايز بين أمن الدولة وأمن الإنسان الفرد أن أحدهما يتعارض بالضرورة مع الآخر، أو أن تحقيق أحدهما يحول دون تحقيق الآخر. واقع الأمر أن أمن الدولة ضروري لأمن الإنسان الفرد، وحين تقع الدولة ضحية لاحتلال أجنبي وتفقد استقلالها وسيادتها على أراضيها يكون لذلك أثر سلبيّ في أمن الإنسان الفردي. فالاحتلال العسكري لا يتمّ إجمالاً بصورة سلميّة، كما أن الإجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال لضمان سلامة جنودها تتضمن، في أغلب الأحيان، فرض القيود على حرّيات المواطنين في البلد المحتلّ. وغالباً ما ينطوي ذلك على استخفاف فاضح بمعايير المحاكمة العادلة المتعارف عليها.

في الوقت نفسه، يمكن تحقيق أمن الدولة أحياناً على حساب أمن الأفراد من مواطنيها والمقيمين على أراضيها. ويحدث ذلك عندما تسعى سلطات الدولة المعنية إلى فرض ما تعدّه «الأمن المطلق» من خلال اللجوء إلى إجراءات استثنائية لفرض «القانون والنظام»، وفرض القيود على حرّيات من تشبّه بأنهم يهدّدون أمن الدولة. وقد يؤدي استمرار مثل هذه القيود على حرّيات المواطنين في الواقع إلى تهديد أمن الدولة نفسها عندما تتضافر جهود بعض المواطنين وقوى أجنبية لها مخططاتها، على أراضي الدولة، وعندما ينجح هؤلاء، بمساعدة تلك القوى، في الإطاحة بحكوماتهم. وهم، بعملهم هذا، إنما يمهدون لوقوع بلادهم ضحية الاحتلال الأجنبي والتفكك الداخلي.

غنيّ عن البيان أن الفرد لا يضمن لنفسه الأمن إلا في ظلّ دولة قوية، تخضع للمحاسبة وتحكم بشكل جيّد. فعملية حماية الناس من البطالة والفقر والجوع والأوضاع الصحيّة المتردّية لن تكفل بالنجاح إلا في دولة قادرة على إدارة اقتصادها ومؤسساتها وبنيتها التحتية على نحو يؤمّن لمواطنيها العمل الكريم والدخل

لا يعني التمايز بين أمن الدولة وأمن الإنسان الفرد أن أحدهما يتعارض بالضرورة مع الآخر

الفرد لا يضمن لنفسه الأمن إلا في ظلّ دولة قوية، تخضع للمحاسبة وتحكم بشكل جيّد

الاقتصادي، والبطالة، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية والظروف الاقتصادية الأخرى، وتشمل أيضاً تلك التي تكون نتيجة لمستويات غير كافية من التغذية والصحة. وتقع مثل هذه التهديدات، بشكل رئيس، في نطاق قدرة البلدان العربية نفسها على الاستجابة، وإن كان لبعضها تقاطعات وتداعيات عالمية مهمة بالنسبة إلى المجتمع الدولي. وتلك هي التهديدات والقضايا التي تتركز عليها أغلب فصول هذا التقرير. غير أن الفصل الأخير يتناول مصدر الخطر الرئيسي الذي يهدد أمن الإنسان - وهو الاحتلال الأجنبي للأراضي العربية. وغني عن البيان أن مسؤولية التغيير في هذه الناحية تقع، بشكل مباشر، على عاتق القوى المعنية. وينبغي أن يوجّه أي نقاش عربي لهذا الموضوع إلى الأطراف التي ما زالت تمسك بزمام المبادرة. وينتهي التقرير، على هذا الأساس، بهذا الموضوع المهم.

وهكذا، فإنّ تسلسل الموضوعات التي يتناولها التقرير هو على النحو الآتي:

- الضغوط على الموارد البيئية والطبيعية.
- الدولة وأمن الإنسان: الأداء وآفاق المستقبل.
- انعدام الأمن للفئات الضعيفة.
- التعرض للمخاطر الاقتصادية، والفقر والبطالة.
- الأمن الغذائي والتغذية.
- الصحة وأمن الإنسان.
- الاحتلال والتدخل العسكري الأجنبي.

ويقرّ التقرير، عندما يستهل التحليل بمناقشة الضغوط على الموارد الطبيعية، بأن الإدارة البيئية قد غدت تحدياً جدياً في المنطقة. ففي السنوات الأخيرة، عانت بلدان مثل السودان والصومال موسم من الجفاف الكاسح القاتل. وقد يهدد التغير المناخي حياة الملايين في البلدان العربية، ووظائفهم، واحتمالات استمرار دخلهم في المستقبل. وتبقى معدلات نموّ السكّان من أعلى المعدلات في العالم. وقد أدى تدهور الأوضاع البيئية خلال العقود الأخيرة إلى تردّي الأحوال الصحيّة لملايين البشر في مصر، على سبيل المثال. يضاف إلى ذلك أن هذه المسألة تتصل بالأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة - وثروتها النفطية تحديداً - وذلك ما جعل بعض البلدان العربية عرضةً للنفوذ والتدخل الخارجييين. موردٌ ثمينٌ آخر - هو الماء - قد أصبح، بصورة متزايدة، يقف وراء النزاعات العنيفة، التي قد تُكبّد الشعوب والمجتمعات خسائر فادحة. ولهذه الأسباب كلها، غدت قاعدة

الموارد الطبيعية المتناقصة في المنطقة واحداً من مسببات انعدام الأمن، ما يستدعي إعادة النظر في السياسات الراهنة.

والواقع أن السمات المميزة لقاعدة الموارد في المنطقة، وأنماط التنمية التي آلت إليها، قد ألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية. فالفارق الواضح بين البلدان العربية الغنيّة والفقيرة يعكس توزيعاً غير متوازن للثروات الطبيعية. وتؤثر الأوضاع الاقتصادية، من ثمّ، في أمن الإنسان من ناحية توافر فرص العمل والسهولة أو العسر في الوصول إلى مصادر الغذاء والخدمات الصحية؛ وهذا يؤثّر، بشكل مشابه، في العلاقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة مثل فئتي المزارعين والرعاة في دارفور.

قياس مستويات أمن الإنسان

هل يمكن قياس أمن الإنسان؟ لقد جرت محاولات عديدة للإجابة عن هذا السؤال. وخلص المعنيون⁹ بهذا الأمر، بعد إقرارهم بتعقّد الموضوع، إلى أن ثمة مقاربتين رئيسيتين للقياس. سُمّيت الأولى المقاربة الموضوعية، لأنها تحاول بناء مؤشرات كميّة لمختلف أبعاد أمن الإنسان في عدد من بلدان العالم وفي أوقات مختلفة. ونجد المثال الأبرز على هذه المنهجية في المقاييس التي وضعتها لجنة مركز الدراسات الإنسانية في أوبسالا في السويد، ونشرت في العام 2005 تحت عنوان «تدقيق أمن الإنسان». ويشكل ذلك، بدوره، جزءاً من تقريرٍ أوسع أصدره مركز تنمية الإنسان في جامعة بريتيش كولومبيا في كندا بعنوان «الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين»، يتناول القسم الثاني منه مسألة قياس أمن الإنسان.¹⁰ وتشرح المقاربة الموضوعية كذلك دراسة نشرت في مجلة «السياسة الخارجية» الصادرة عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي التي تحدد ما يسمّى «الدول الفاشلة» وتصفها في ترتيب تدرّجي.¹¹ ومع أن هذه الدراسة لا تُعنى مباشرة بقياس أمن الإنسان، فإن الكثير من المؤشرات الواردة فيها وثيق الصلة بهذه المسألة.

لم تجر حتى الآن دراسة على الصعيد العالمي تعتمد على استطلاع مُدركات الناس، أو ما يمكن تسميته المقاربة الذاتية لقياس أمن الإنسان. بيد أن العديد من الأسئلة المستخدمة في معظم الدراسات المعروفة عن القيم والتوجّهات في العالم تتصل اتصالاً وثيقاً بأمن الإنسان.

الفارق الواضح بين
البلدان العربية
الغنية والفقيرة يعكس
توزيعاً غير متوازن
لثروات الطبيعة

لم تجر حتى الآن
دراسة على الصعيد
العالمي تعتمد على
استطلاع مُدركات الناس
لقياس أمن الإنسان

محاولات القياس الدولية تبين أن مستويات أمن الإنسان في البلدان العربية قد تدهورت في السنوات الأخيرة

كافة البلدان العربية، وإمّا أطلق أحكاماً قيّمةً مشكوكاً في صحتها، أو تقادم بها الزمن لأنها أجريت قبل حدوث التطورات الرئيسية الأخيرة في الدول العربية. وقد يكون من الضروري، على هذا الأساس، انتهاج مقارنة مختلفة لقياس أمن الإنسان في المنطقة في أيامنا هذه. هل يمكن التوصل إلى مؤشر عام مُركَّب لأمن الإنسان؟ في حين أن «دليل التنمية البشرية»، الذي يعتمد على متغيّرات أساسية وشاملة وكميّة

وتشمل هذه الدراسات مشروع «بيو» للتوجهات العالمية،¹² ومسح القيم العالمي الذي تجريه جامعة ميشيغان.¹³ وعلى الرغم من اختلاف المقاربات، فإن محاولات القياس الدولية تلك تبين أن مستويات أمن الإنسان في البلدان العربية قد تدهورت في السنوات الأخيرة، وإن بدرجات متفاوتة. غير أن أغلب هذه الدراسات كان إمّا غير مرتبط بمباشرة بأمن الإنسان، وإمّا لم يشمل في تغطيته

استطلاع الرأي حول أمن الإنسان - النتائج الإجمالية

الإطار 3-1

يمثل التهديد الأكبر لسلامتهم، بينما رأى المغاربة أن الفقر والبطالة يتسببان في الجانب الأغلّب من انعدام الأمن. وفي الوقت نفسه، اتّفق الفلسطينيون واللبنانيون في تقويمهم لخطورة تهديدات معينة، مثل عجز الحكومة النسبي عن حماية أرواح المواطنين، ونقص المياه، والإجراءات القانونية البيئية، وصعوبة ممارسة الحقوق الأساسية. كما ركز هؤلاء على العلاقات المتوتّرة بين الجماعات المتنافسة، والفساد، والتفكك العائلي، والاحتلال الأجنبي، مع أن هذه التهديدات لم تذكر بالترتيب المتسلسل نفسه من حيث أهميتها النسبية.

لاستقصاء الأبعاد المختلفة لأمن الإنسان، كما يفهمه المواطنون العرب، طُلب من المشاركين في الاستطلاع أن ينظروا في قائمة تشمل 21 تهديداً محتملاً لأمن الإنسان، ويحدّدوا ما إذا كانت، في سياقها، تمثل تهديداً لهم. وقد تباينت الإجابات بين الاستطلاعات الأربعة بشكل كبير. فعَدَّت الملوّثات البيئية هي التهديد الأخطر في الكويت، بينما رأى اللبنانيون المشاركون أن الاعتداء عليهم شخصياً أو على ممتلكاتهم يمثل التهديد الأكثر خطورة، يليه الجوع. ومقابل ذلك، رأت الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين أن الاحتلال الأجنبي

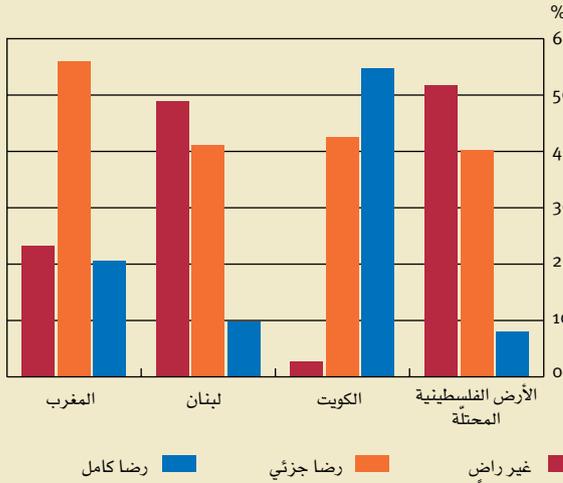
التهديدات الرئيسية المُدرّكة لأمن الإنسان (%)

المغرب	لبنان	الكويت	الأرض الفلسطينية المحتلة	بلد الدراسة	التهديدات
74.9	77.8	91.2	..		الملوّثات البيئية
76.9	80.5	73.5	82.3		نقص المياه
..	78.4		تراجع الأراضي الزراعية
..	85.1	..	96.2		الاحتلال والنفوذ الأجنبي
..	87	..	86.9		إخفاق الحكومة في حماية المواطنين
..	80.1		تعسف الحكومة
..	73.4	..	71		غياب الحماية الاجتماعية
72.3	80.9	..	73.4		سوء الخدمات الصحية
..		سوء الخدمات التعليمية
..	86.3	..	89.4		تفشي الفساد
..	73.2	..	73.7		بطء الإجراءات القانونية وصعوبة تحصيل الحقوق
..	70.2		ضعف التضامن بين أفراد المجتمع
..	80.8	..	83.7		توتر العلاقات بين الجماعات المختلفة
..	79.9		التطرف الديني
..	74.7	..	75.2		التفكك العائلي
..	81.1	..	75.4		تعدّ الحصول على الخدمات الأساسية
70	86.2	..	75.6		الأوبئة والأمراض المعدية
81.2	86.5	..	91		البطالة
86	86.4	..	90.6		الفقر
75.9	88.7	..	85.4		الجوع
..	89.1	..	80.4		الاعتداء على الأشخاص والأموال الخاصّة

.. البيانات غير متوافرة.

استطلاع الرأي حول أمن الإنسان - الرضى عن الوضع الشخصي في الوقت الحالي

الإطار 4-1



تمثّل ردود أفراد العيّنت المُستطلّعة في البلدان الأربعة ثلاثة أنماط من الإجابة التي ستكرر في سياق هذا التقرير. فقد أعربت الأغلبية العظمى من الكويتيين عن رضاهم الكامل عن أوضاعهم في ما يتعلق بتلك التهديدات، بينما كان معظم أفراد العيّنة المغربية راضين جزئياً، وأكثر من نصف المُستطلّعين في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان غير راضين عن أوضاعهم بالنسبة إلى هذه التهديدات. وتعكس هذه الصورة بوضوح درجة أمن الإنسان في البلدان الأربعة خلال الفترة التي أجري فيها الاستطلاع، أي في فصلي الشتاء والربيع من العام 2008.

يمكن التحقق منها، يمثل مؤشراً توليفياً قوياً يمكن الركون إليه، فإن وضع دليل يحظى بالرضى والقبول عالمياً ما زال أمراً بعيد المنال. وتكشف لنا البحوث الإحصائية حول هذا الموضوع مدى التعقيد والصعوبة اللذين يكتفان أية محاولة لوضع مثل هذا المقياس.

أولاً، ليس ثمة تعريف متفق عليه عالمياً لأمن الإنسان. فالمقاربات الضيقة تركز على بُعدين هما البقاء على قيد الحياة، وأشكال الأذى الرئيسية (كالموت، والعنف المفرط، والإصابات التي تهدد الحياة، وما إلى ذلك). أما المقاربات الواسعة فتشمل سلسلة طويلة من مؤشرات التنمية وحقوق الإنسان.

ثانياً، إن أمن الإنسان يتصل بالأبعاد المادية والمعنوية، وهو محدد بسياقاته. ويتضح في أجلى صورة في كل من المؤشرات النوعية التي تدل على مدركات المخاطر والمؤشرات الكمية للتهديدات الموضوعية على حد سواء. غير أن الجمع بين هذين النوعين في دليل واحد يمثل وضعاً إشكالياً جداً ويتعرض للانتقاد لنزعة الذاتية.

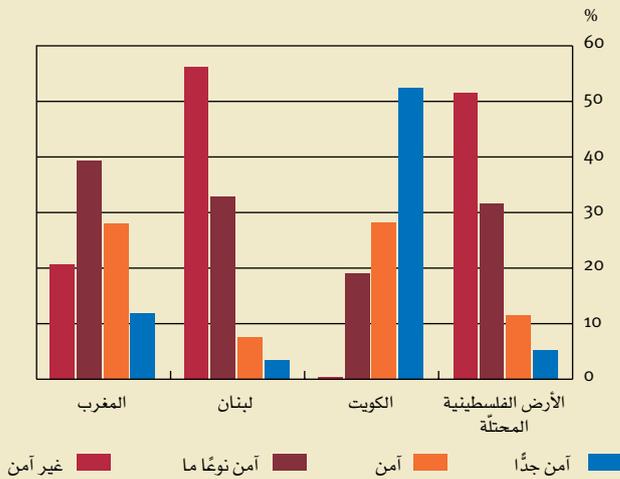
ثالثاً، تكمن قيمة أي مؤشر في قدرته على توجيه واضعي السياسات العامة، وكذلك منظمات المجتمع المدني، إلى المجالات ذات الأولوية. أما المؤشرات العامة التي تعطي كل بلد من البلدان معدلاً حسابياً فلن تجدي شيئاً في تبيان المجالات التي تستدعي التدخل، لأن المعدل الحسابي سيخفي الظروف والشروط التي توجب مثل هذا التدخل.

وأخيراً، إن المؤشر المركب يطرح في هذا المجال مشكلات حقيقية في ما يتعلق بإمكانات المقارنة والوزن. فمن الصعب، على سبيل المثال، الجمع بين التهديدات الناجمة عن تدهور الأوضاع البيئية وتلك الناجمة عن الحروب الأهلية. فإذا ما تقرر وزن تهديدات أمن الإنسان بطريقة مغايرة، فسيكون من شبه المستحيل الاتفاق على تخصيص قيم محددة لكل منها، وسيفضي ذلك إلى نتائج تعسفية.

لمثل هذه الأسباب توقف فريق التقرير عن محاولة بناء دليل واحد مركب لأمن الإنسان العربي. وتوخى، عوضاً عن ذلك، أن يُقدّر، على سبيل التنسيب، الأبعاد المختلفة لأمن الإنسان كما هي مطبقة في كل بلد عربي، من أجل تبيين الفوارق المهمة بين البلدان العربية.

استطلاع الرأي حول أمن الإنسان - إلى أي حد يشعر المواطنون بالأمن؟

الإطار 5-1



هل تمنح الظروف الراهنة المواطنين شعوراً بالأمان؟ يقدم هذا الشكل الإجابات عن هذا السؤال في البلدان الأربعة. فوفقاً لنتائج الاستطلاع، تقع الكويت على أحد طرفي الطيف، والأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان على الطرف النقيض الآخر، بينما يقع المستطلعون المغاربة في نقطة بين الموقعين. فقد أفاد أكثر من نصف أفراد العيّنة الكويتية بأنهم آمنون جداً، فيما أشار ربعهم إلى أنهم يشعرون بالأمن بصورة معتدلة. وفي المقابل، رأى ما يقارب نصف المستطلّعين في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان أنهم لا يشعرون بالأمن، فيما أغلب المغاربة المستطلّعين أنهم يشعرون بالأمن بصورة معتدلة، في وقت قال فيه خمسهم إنهم لا يشعرون بالأمن على الإطلاق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن من عدوا أنفسهم آمنين جداً يمثلون أقلية تزيد قليلاً عن ربع المستطلّعين المغاربة، ولا تتجاوز خمسة في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان.

التي أفضت في حالات متعددة إلى حرب أهلية، (4) المغرب، الذي يقدر أنه قد تقدم أشواطاً على البلدان العربية الأخرى في مجال الانفراج السياسي.

وزّع الاستبيان في كل من البلدان الأربعة على عينة تضم ألف شخص تم اختيارهم بطريقة عشوائية تعكس مختلف الفئات العمرية والمستويات التعليمية والاقتصادية، مع إدراج قطاع عرضي يعكس كذلك جوانب النوع الاجتماعي، والطابع الإثني والموقع الجغرافي. وتمحورت الأسئلة حول مُدركات المستطلعين إزاء أمن الإنسان، ومصادر التهديد لهذا الأمن، وخطورة هذه التهديدات وأهميتها النسبية، ورأيهم في الجهود التي بذلتها الدولة لمواجهة هذه التحديات وفي ما يتعين القيام به، في نظرهم، للتصدي لها.

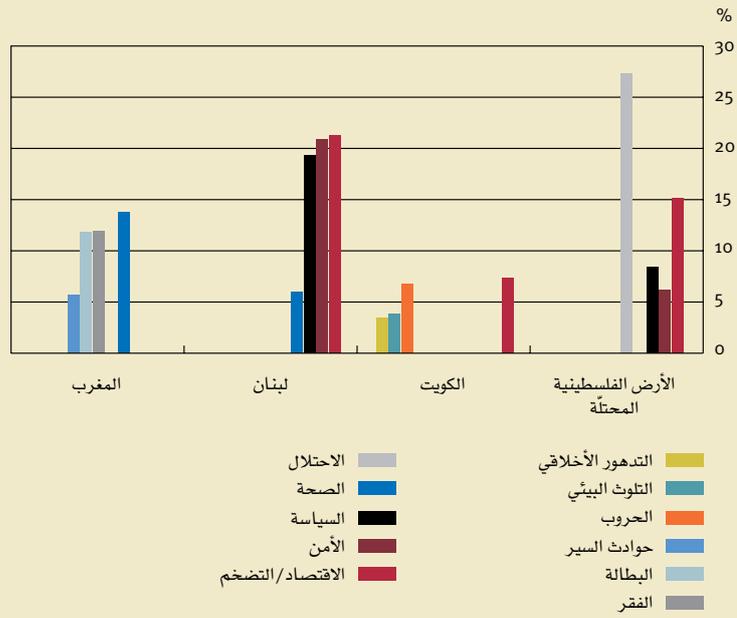
تناول استبيان الاستطلاع ثمانية جوانب¹⁴ لأمن الإنسان: المفهوم؛ الأمن البيئي؛ الأمن بأبعاده السياسية والعالمية؛ الأمن في المجتمع (العلاقات بين الجماعات)؛ الأمن الاقتصادي؛ الأمن الغذائي؛ الأمن الصحي؛ السلامة الشخصية.

نظرة الشباب العرب إلى أمن الإنسان - منتديات الشباب

نظم فريق التقرير ثلاثة منتديات نقاشية¹⁵ لشباب عرب راوحت أعمارهم بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين، وكانت لديهم جميعاً الخبرة كناشطين في مجالات المجتمع المدني.

قدم هؤلاء الشباب مساهمات مهمة في المناقشات التي ستجري الإشارة إليها في فصول هذا التقرير. وكان من أهم النتائج أنها سمحت للشباب بطرح كيفية تصورهم لمفهوم أمن الإنسان وتحديدهم للأولويات في قائمة التهديدات التي يتعرض لها أمن الإنسان في المنطقة العربية. واتفق معظم المشاركين من المشرق العربي والمغرب العربي على السواء على أن مفهوم أمن الإنسان مفهوم شامل ينطوي على أبعاد متعددة، بما فيها الجوانب السياسية، والاقتصادية، والبيئية، والطبيعية، وأنه يختلف من سياق إلى آخر. وتجلّى في تلك المساهمات مستوى عالٍ من الوعي إلى درجة التعقيد في هذا المفهوم، والتداخل بين شتى جوانبه. وعلى هذا الأساس، تمكّن المشاركون من تلمس الروابط بين مختلف المستويات والأبعاد في أمن الإنسان.

وأبدى الشباب تفهمهم للتمايز بين الأبعاد الذاتية والموضوعية لمفهوم أمن الإنسان بحيث



لقياس مدى شعور المواطنين بالأمن، طلب من المستطلعين أن يحدّدوا التهديد الأكثر أهمية لهم شخصياً. فعُدّت الأوضاع الاقتصادية في البلدان الأربعة من التهديدات التي يتعرض لها الأمن. في الأرض الفلسطينية المحتلة عدّ الاحتلال هو التحدي الأخطر، يليه تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتدهور الأوضاع السياسية، وانعدام الأمن الشخصي. وفي لبنان، احتل القلق من الحالة الاقتصادية المرتبة الأولى، وتلاه انعدام الأمن الشخصي ثم تدهور الوضع السياسي. في المقابل كانت مصادر التهديد في المغرب أقل ارتباطاً مباشرةً بالوضع السياسي. وجاءت الأحوال الصحية، بدلاً من ذلك، في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وبعدها الفقر والبطالة، ثم حوادث السير. ووضع المستطلعون الكويتيون الحرب والتهديدات الخارجية في رأس القائمة، يليهما التلوث البيئي والتراجع الأخلاقي.

هذا ولم يُذكر سوء الوضع الغذائي مباشرةً كواحد من التهديدات التي يشعر بها المواطنون في البلدان الأربعة، مع أنه قد يكون وارداً ضمنياً في الإشارات إلى الفقر والبطالة اللذين يضعفان من قدرة المرء على تحصيل المواد الغذائية.

استطلاع وجهات النظر العربية حول أمن الإنسان

استكمالاً للتقويمات النوعية، قام التقرير باستقصاء وجهات النظر الشخصية للمواطنين حول أمن الإنسان عن طريق استبيان تولى تصميمه وتوزيعه عدد من مؤسسات استطلاع الرأي العام في أربعة بلدان عربية تمثل سياقات سياسية وثقافية مختلفة لهذا الموضوع. البلدان الأربعة هي: (1) الأرض الفلسطينية المحتلة، التي ما زالت ترزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، (2) الكويت، التي تتسم بثقافة متميزة، ويتمتع مواطنوها بواحد من أعلى مستويات الرخاء في العالم العربي، (3) لبنان، الذي جمع بين الانفراج السياسي والانقسامات الطائفية الحادة

قدم الشباب مساهمات مهمة في هذا التقرير من خلال طرح تصورهم لمفهوم أمن الإنسان والتهديدات التي يتعرض لها

شمل هذا المفهوم، في نظرهم، تصوّرًا مزدوجًا يعكس علاقةً متوازنةً بين الأبعاد الماديّة والمعنوية. أمّا نقاط الاختلاف بين وجهات نظر المشاركين، فقد تمحورت حول ما إذا كان المفهوم يشمل الفرد أم الدولة أم البيئة الخارجية. فرأى قسم منهم أن مفهوم أمن الإنسان هو مفهوم شخصي يتعلق بحق المرء في ممارسة الحقوق المدنية، والحصول على المأوى والغذاء، والوصول إلى مثل هذه الأمور في مناخ ديمقراطي.

وفي تعبير عن التوجّهات الحديثة لدى الشباب العرب، رأى قسمٌ آخر أنّ أمن الإنسان في البلدان العربية يجب أن يعني قدرة الإنسان على الاختيار والحصول على فرص للمساهمة في المجتمع دون الخضوع للضغوط الاجتماعية والسياسية. ورأى آخرون أن لأمن الإنسان علاقةً بالدولة من حيث دورها في حماية حقوق الفرد واحترامها عن طريق توفير التعليم وفرص العمل، وضمانها لأمن المشاركين في النشاطات السياسية. ونظر آخرون إلى أمن الإنسان بوصفه نموذجًا عالميًا لا يُعنى بالبلدان العربية فحسب، بل بالناس عمومًا أينما كانوا. والسمة الرئيسية لهذا النموذج العالمي هي حرصه على ضمان الحرية الإنسانية في إطار المسؤولية.

هذا وقدّر بعض الشباب المشاركين أن الجانب الذاتي لأمن الإنسان أهم من أبعاده الموضوعية، فيما أبدى آخرون وجهة نظر مخالفة. ورأت مجموعةٌ أخرى أنه لا يمكن الفصل بين الأبعاد المعنوية والمادية مع الإشارة، على سبيل المثال، إلى الصلة بين الكرامة الإنسانية ووعي المرء لحقوقه وتمتعه بالحرية من جهة، والأنظمة القانونية السليمة والأوضاع الاقتصادية المستقرة من جهة أخرى. ولاحظت هذه المجموعة كذلك أن الأمن النفسي للفرد يؤثر في أمنه الاجتماعي والثقافي والفكري وأنه يتأثر بدوره بتلبية حاجاته الأساسية أو غير ذلك. كما ربط الأمن بقيم أخرى مثل الحرية والكرامة والسلام وبالأثر الذي تتركه هذه القيم في التعليم والصحة والاقتصاد. وأجمع المشاركون على أن البشر أجمعين ينبغي أن يكونوا قادرين على العيش في بيئة خالية من التهديد، ينعمون فيها بالكرامة وبمستوىٍ لائقٍ من المعيشة، وبالحرية.

هذا وقد واجه معظم المشاركين صعوبةً في تحديد الأولويات في قائمة التهديدات التي يتعرض لها أمن الإنسان. فأعربوا في المنتديات الثلاثة عن اعتقادهم بأن أبعاد الحياة كافةً تحفل بمصادر التهديد المحتملة لأمن الإنسان في الدول

العربية، وأن جميع جوانب أمن الإنسان مترابطة ويعتمد كل منها على الآخر.

خاتمة

يكتسب مفهوم أمن الإنسان، كما يؤكد هذا الفصل، أهميّةً خاصّةً للبلدان العربية في هذه المرحلة. بيد أن هذا المفهوم، على أهميته، لا يخلو من الالتباس وبخاصةً لأنه يرتبط باعتبارات تتصل بتعزيز أمن الدولة، ما قد يُخضعه لتأويلات يكتنف الشك أهدافها وغاياتها. وقد يُستخدم المفهوم - بل إنه استُخدم بالفعل - وسيلةً يتسلل عبرها التدخل الأجنبي، بما فيه التدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى ذات السيادة، كما هي حالة العراق وإلى حدٍّ ما، حالة الصومال. لقد وقر ما سُمّي بالحرب على الإرهاب تبريرات زائفةً أحيانًا لمثل هذا التدخل. وقد ناقش اثنان من الباحثين العالميين، بعد مراجعة تقارير التنمية الوطنية وإطار أمن الإنسان، الكيفية التي يمكن أن تُحرّف بها مبادئ أمن الإنسان عندما يُختطف المفهوم ويُساء استخدامه لخدمة المصالح الذاتية. ويقول هذان الباحثان في ختام المراجعة: «في البيئة الأمنية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، قلب هذا المفهوم رأسًا على عقب... فهدف أمن الإنسان هو تمكين الناس والمجتمعات، ولكن ذلك لا يصدّق على كلّ المبادرات التي أعلنت باسم هذا المفهوم بعد ذلك التاريخ»¹⁶.

ينبغي ألا يُحكم على مفهوم بما يتراءى منه بعد إساءة استخدامه، بل بالمساهمة الإيجابية التي يقدمها لخدمة المصلحة العامة والخاصة. أمن الإنسان يوفر إطارًا متينًا للتعامل مع التهديدات التي تواجه التنمية البشرية، وذلك عن طريق الإغلاء من شأن التحرّر من الخوف والتحرّر من الحاجة¹⁷. ولا يسع المرء في هذا المجال إلا أن يشارك جولي وراي الرأي بأنه «عندما يتم تجاهل أمن الإنسان في بلدان أخرى ينبغي الحكم على مقاربة أمن الإنسان هذه بأنها تعاني خللاً خطيرًا يبعدها عن المفهوم الأساسي. إن أمن الإنسان، بمفهومه الصحيح، ليس معادلةً حسابيةً تؤوّل محصلتها إلى الصفر - أي أن تأمين الأمن لطرفٍ ما لا يمكن أن يتم على حساب أمن طرفٍ آخر»¹⁸.

في ضوء فهم أمن الإنسان الذي ناقشه هذا الفصل، لا يرمي هذا التقرير إلى مجرد وضع

تأمين الأمن لطرفٍ ما
لا يمكن أن يتم على
حساب أمن طرفٍ آخر

أمن الإنسان يوفر
إطارًا متينًا للتعامل
مع التهديدات التي
تواجه التنمية البشرية

يتوجّه التقرير إلى كلّ الحكومات العربية على السواء، وإلى الرأي العام العربي المستنير

التاريخي، مع الإقرار بأنها محصّلة أوضاع محدّدة تسود المنطقة في هذه الآونة. وعلى الرغم من ذلك، فليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الأوضاع دائمة أو حتمية. بل العكس من ذلك، فإنّه يمكن تغييرها دون ريب إذا عقدت الأطراف العربية الفاعلة العزم على وضع تصوراتها وممارسة صلاحياتها ونفوذها في ظل ظروفها الخاصة والأوضاع السائدة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويستقي هذا التقرير الوحي من تجربة شعوب أخرى في العالم، وبخاصة في البلدان النامية التي واجهت أوضاعاً مماثلة لتلك التي تطرح التحديّات في البلدان العربية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

قائمة بمختلف أنواع التهديدات التي قد يتعرض لها العرب. بل إنّ الهدف هو تقصّي جذور تلك التهديدات، واقتراح الاستراتيجيات للتعامل معها. يضاف إلى ذلك أن هذا التحليل يتوخّى الحياد والموضوعيّة، ويتوجّه إلى كلّ الحكومات العربية على السواء، وإلى الرأي العام العربي المستنير. ونظرًا إلى أهمية هذا الموضوع القصوى لما فيه خير الشعوب العربية، يُرجى أن يصار إلى تبني هذا التحليل وما يتمخض عنه من نتائج، وأن تجري مناقشته وتطبيقه من جانب واضعي السياسات والمجتمع المدني على السواء. تستعرض الفصول الآتية التحديات التي تواجه أمن الإنسان في البلدان العربية في سياقها

هوامش

- 1 .Annan 2000
- 2 لجنة أمن الإنسان 2003.
- 3 لجنة أمن الإنسان 2003.
- 4 .Korany 2005a, 2005b
- 5 .El-Baradei 2006
- 6 .Abdel Samad 2004
- 7 .Abdel Samad and Zeidan 2007
- 8 .Korany 2005a, 2005b
- 9 .Bajpai 2000
- 10 .Bajpai 2000
- 11 مجلة فورن بوليسي 2008 (بالإنجليزية).
- 12 مشروع «بيو» للتوجهات العالمية 2007 (بالإنجليزية).
- 13 .Inglehart et al 2008
- 14 انظر الملحق 3.
- 15 ضم المنتدى الأول الذي انعقد في القاهرة يومي 15 و16 كانون الأول/ديسمبر 2007، ثلاثين شاباً وشابةً من جيبوتي والسودان والصومال ومصر. وشارك في الثاني، الذي انعقد في عمان يومي 11 و12 كانون الثاني/يناير 2008، واحدٌ وثلاثون شاباً وشابةً من الأردن والأرض الفلسطينية المحتلة، والإمارات، والبحرين، والسعودية، وسورية، والعراق، ولبنان، واليمن. أما المنتدى الثالث، الذي انعقد في القاهرة يومي 8 و9 شباط/فبراير 2008، فقد شارك فيه عدد من الشباب من تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا. وتولّى اختيار المشاركين مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ في بيروت وفريق التقرير لضمان تمثيل متوازن من حيث الجنوسة، والجنسيّة، والعواصم الرئيّسة، والمدن الإقليميّة، والخلفية المهنية، مع الحرص على أن تراوَح الأعمار ما بين 18 و25 عاماً. وكانت المحاور التي دارت حولها مناقشات الشباب هي نفسها الأسئلة الخمسة التي تناولتها الاستطلاعات في أربعة بلدان عربية.
- 16 .Jolly and Basu Ray 2006
- 17 في هذا الإطار، يستذكر التقرير خطاب الرئيس الأميركي فرانكلين ديلاانو روزفلت الى الكونغرس عام 1941 حين تحدّث عن أربع حريّات: حريّة التعبير وحريّة العقيدة الدينية والحريّة من الحاجة والحريّة من الخوف. وقد ألهمت هذه العبارات واضعي ميثاق الأمم المتّحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالفعل فإن النصف الثاني من هذه الحريّات هو الأساس الذي انطلقت منه مقارنة أمن الإنسان.
- 18 .Jolly and Basu Ray 2006